Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 187-202
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.10

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analysis of some indicators of sustainable development in the UAE economy and their future prospects

Muhammad Shaaban Wahib Al-Halbousi*, Ahmed Muhammad Jassim Al-Akidi
College of Administration and Economics/Department of Economics/Fallujah University

Keywords:
Sustainable development, UAE economy, economic development.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 26 Jul. 2023
Accepted 14 Aug. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Muhammad Shaaban Wahib al-Halbousi
College of Administration and Economics/Department of Economics/Fallujah University

Abstract: Sustainable development aims to meet the needs of the current generation without compromising the ability of future generations to meet their own needs. Sustainable development includes economic, social and environmental dimensions, and seeks to achieve a balance between these dimensions to achieve sustainable growth, social justice and environmental protection. Sustainable development can be achieved by diversifying the economy and developing New and innovative sectors, such as renewable energy, agriculture, industry, and others. In order to achieve the main objective above and the sub-objectives emanating from it, the research adopted the analytical approach in the study, by relying on economic indicators in it to analyze the hypotheses of the study and conduct an economic analysis of the research variables. The Arab Emirates and for all sectors without exception, and among them it was found that these indicators are within safe and advanced limits in 2019, but they declined significantly in the year of the pandemic (2020) and then returned to rise starting from 2021, which indicates that the economy has achieved sustainability during the period covered by the research. According to these conclusions, the study recommended a set of recommendations that serve the purposes of the study, including the need to benefit from the experiences of the countries covered by the research in this vital field related to diversifying sources of income, especially since other Arab countries, including Iraq, suffer a lot from this aspect due to their dependence on unilateral rentier income resulting from oil. Which leads to sustainable development.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 187-202
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.10

تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد الاماراتي وافاقها المستقبلية

محمد شعبان وهيب الحلبوسي احمد محمد جاسم العكيدي
كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد/جامعة الفلوجة

المستخلص

تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي من دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتتضمن التنمية المستدامة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتسعى لتحقيق التوازن بين هذه الأبعاد لتحقيق نمو مستدام وعدالة اجتماعية وحماية البيئة، ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات جديدة ومبتكرة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة والصناعة وغيرها. وفي سبيل تحقيق الهدف الرئيس أعلاه والأهداف الفرعية المنبثقة عنه , فقد اعتمد البحث المنهج التحليلي في الدراسة , من خلال الاعتماد على مؤشرات الاقتصاد فيها لتحليل فرضيات الدراسة واجراء التحليل الاقتصادي لمتغيرات البحث، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، منبثقة عن تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الامارات العربية ولجميع القطاعات من دون استثناء، ومنها تبين أن هذه المؤشرات في حدود آمنة ومتقدمة في عام 2019، إلا أنها تراجعت وبشكل ملحوظ في عام الجائحة (2020) ثم عاودت الارتفاع بدءً من عام 2021، مما يشير إلى أن الاقتصاد قد حقق الاستدامة خلال الفترة التي يغطيها البحث. وعلى وفق هذه الاستنتاجات، فقد أوصت الدراسة بمجموعة توصيات تخدم أغراض الدراسة، منها ضرورة الاستفادة من تجارب الامارات في هذا المجال الحيوي المتعلق بتنويع مصادر الدخل ولاسيما أن الدول العربية الأخرى ومنها العراق تعاني الكثير من هذا الجانب لاعتمادها على الدخل الريعي الاحادي الناجم عن النفط وبما يقود إلى التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاقتصاد الاماراتي، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

تعد التكنولوجيا والاتصالات وتقنية المعلومات وخطوات التطور السريع المصاحبة لها التي شهدها العالم في عصرنا، من أهم السمات التي أثرت على النشاط البشري ولاسيما النشاط الاقتصادي، وهي في الأساس تأثرت بشكل إيجابي من خلال تشابك القطاعات الإنتاجية والتجارية والمالية والخدمية مع الوسائل التكنولوجية والرقمية وتكنولوجيا شبكة الاتصالات والمعلومات العالمية (الإنترنت) التي جعلت من العالم قرية صغيرة، إذ يمكن لأي فرد أو منظمة تبادل المعلومات مع أي طرف في العالم، وبذلك أصبح الاقتصاد نتاجاً للابتكار وتكنولوجيا المعلومات فضلاً عن تطوير وسائل الاتصال والإنترنت ولاسيما بعدما شهده العالم في الآونة الأخيرة عندما أدت جائحة كورونا إلى تقييد حركة الناس. تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع ذاته المتعلق بدراسة التنمية المستدامة في الاقتصاد الاماراتي واستشراف المستقبل لهذا الاقتصاد لتحديد مديات تطوره وافاق تنميته، فقد أدت التنمية المستدامة إلى زيادة التأثيرات الفاعلة في الأنشطة السياسية والقطاعات الاقتصادية على المستوى العام للأمارات، مما جعل لها دور فاعل على المستوى العربي والدولي، وجعل منها نموذجاً يحتذى به للدول الراغبة في التنمية والتطور الاقتصادي. قسم البحث على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث أما المبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول منهجية الدراسة

أولاً. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع ذاته المتعلق بدراسة التنمية المستدامة في الاقتصاد الاماراتي واستشراف المستقبل لهذا الاقتصاد لتحديد مديات تطوره وآفاق تنميته، فقد أدت التنمية المستدامة إلى زيادة التأثيرات الفاعلة في الأنشطة السياسية والقطاعات الاقتصادية على المستوى العام للأمارات، مما جعل لها دور فاعل على المستوى العربي والدولي، وجعل منها نموذجاً يحتذى به للدول الراغبة في التنمية والتطور الاقتصادي.

ثانياً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تحليل الجوانب الفلسفية والعملية للتنمية المستدامة، وكذلك الصعوبات والمخاطر التي تنطوي عليها.
2. إدراك أهمية النهوض بالتنمية المستدامة سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي.
3. إبراز كيفية تأثر القطاع الاقتصادي الاماراتي بمؤشرات التنمية المستدامة.

ثالثا: مشكلة البحث: يمكن استخدام جوانب البحث الآتية لتأطير مشكلة البحث:

1. كيف يمكن للتنمية المستدامة أن تعزز بناء الواقع المحلي للأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في دولة الامارات العربية؟
2. إلى أي مدى تؤثر التنمية المستدامة على الاقتصاد الاماراتي حالياً ومستقبلاً؟
3. هل من الممكن زيادة مستوى نشاط التنمية المستدامة في الاقتصاد الاماراتي مستقبلاً؟

رابعاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها إن للتنمية المستدامة دور ايجابي ومؤثر في الاقتصاد الاماراتي حالياً ومستقبلاً.

خامساً. منهج البحث: أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال اتباعه أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل الدراسات والمقالات والأبحاث التي تتعرض الى التنمية المستدامة في دولة الامارات، لمعرفة تأثير العلاقة بين مؤشرات التنمية المستدامة والقطاع الانتاجي المحلي.

سادساً. حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمانية للبحث:** المدة ما بين 2019 - 2021.
2. **الحدود المكانية للبحث:** وتشمل عينة الدراسة دولة الامارات العربية المتحدة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً. نشأة التنمية المستدامة: بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة مع ظهور المستعمرات المستقلة حديثًا، ظهرت كلمة "التنمية". وقد تأسس نادي روما في عام 1968، إذ إنه كان أول منظمة تتناول مفهوم التنمية المستدامة. إذ كان العديد من الاقتصاديين والعلماء والمفكرين ورجال الأعمال من مختلف الدول أعضاء في هذه المنظمة. ولقد أكد العلماء وهذا النادي على ضرورة إجراء بحث حول التقدم العلمي لتأسيس حدود النمو في الدول الصناعية. وقد كانت الدراسة المعروفة بـ (حدود النمو) التي أصدرها نادي روما في عام 1972، عندما أصدر نادي روما تقريراً شاملاً عن تطور المجتمع، هي أول ما أثار الاهتمام بالتنمية المستدامة. وفي نفس الوقت تقريبًا، بدأ الاقتصاديون من جميع أنحاء العالم في التحقيق في الروابط بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية. ثم في عام 1982، أصدر برنامج الأمم المتحدة تقريرًا عن حالة البيئة العالمية بناءً على المعلومات الإحصائية والدراسات الأكاديمية التي دعمت التهديد البيئي. إذ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الميثاق العالمي للطبيعة في نفس العام بهدف توجيه وإنشاء أي نشاط بشري من شأنه أن يؤثر على الطبيعة، وعند وضع خطط التنمية، يجب أخذ النظام الطبيعي في الاعتبار. وبهذا حظي مفهوم التنمية المستدامة

بمكانة مميزة عبر أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عمله الرائد بإصدار تقرير التنمية المستدامة الأول عام (1990)، واستمر في تطوير المفهوم وإغنائه عبر التقارير الدورية التي واظب على صدورها (Al-Asadi, 2010: 34)، إذ أشار التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت على وشك الانقراض وإن بعض هذه الأنواع من تلك الخلايا قد اختفى تمامًا. كما جاء في دراسة (مستقبلنا المشترك)، التي صدرت عام 1983 من قبل اللجنة الدولية للتنمية والبيئة برئاسة النرويج، فقد ازداد الاهتمام بفكرة التنمية المستدامة (برونتيلد). وكان الهدف هو الحفاظ على التنمية الاقتصادية العالمية من دون إجراء تغيير جذري في هيكل النظام (Al-Taweel, 2016: 79). وفي أحد الوصف، تضمن هذا التقرير المطالب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأكدت الدراسة أن التنمية يجب أن تكون مجدية من أجل استمرار ذلك (Ahmed, 2008: 10). ووفقًا للجنة العالمية، يتم تعريف التنمية المستدامة على أنها تلبية متطلبات المجتمع اليوم من دون المساس بالقدرة على تلبية مطالب الأجيال القادمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بهم. ومن خلال تحديد التكتيكات والسياسات والمساعدة من أجل تنمية صديقة للبيئة ومستدامة (United Nations, 2001: 1).

ثانياً. مفهوم التنمية المستدامة: إن الفكرة الاقتصادية للتنمية المستدامة، هي أنها تنمية تلبي المطالب الحالية من دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Ghoneim, 2010: 25). ومن منظور استغلالها للموارد الطبيعية والسعي لتحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع، وصفها البعض بأنها عملية تراكمية واقعية لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل. أي إن التنمية المستدامة تراعي الجوانب البشرية والبيئية والتنموية، وهي عملية شاملة تتعامل مع مختلف جوانب ومكونات الحياة الاجتماعية، على أساس شامل. التخطيط للجوانب الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للمجتمع، وأن يكون هدفه رفع المستوى المعيشي للأفراد من دون التعارض مع البيئة.

ثالثاً. أهمية التنمية المستدامة: من أجل ضمان وجود الإنسان والحفاظ عليه في حياة كريمة، وكذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى الدخل القومي، وتحسين التحصيل العلمي، وتوفير رأس المال، ورفع مستويات المعيشة بشكل عام، إذ تعمل التنمية المستدامة كحلقة وصل بين الأجيال الحالية والمستقبلية (Abu Al-Nasr, 2017: 90-91). أي إنه يلبي المتطلبات الحالية من دون المساس بقدرات الأجيال القادمة. لذلك فهو نمو اقتصادي واجتماعي متناسق ومتوازن ويهتم برفع مستوى المعيشة مع الحفاظ على أنظمة دعم الحياة. وفيما يلي توضيح لأهمية التنمية المستدامة: (Al-Najjar, 2017: 15).

1. زيادة قدرة الأمة على توفير حياة جيدة لجميع الطبقات الاجتماعية بما من شأنه أن يساعد في الاستخدام الواعي والمنطقي للموارد الطبيعية.
2. زيادة فهم الناس وإحساسهم بالمسؤولية تجاه الاهتمامات البيئية، وضبط التفاعل بين المتغيرات البيئية والأنشطة البشرية، وتعزيز أمنهم البيئي.
3. التأكد من أن استخدام الموارد الطبيعية يكون بشكل علمي ودقيق من خلال تضمين التخطيط البيئي في كل مستوى من عملية تخطيط التنمية.
4. جمع البيانات الأساسية الكافية والبيانات الدقيقة عن السمات البيئية، وكذلك ربط أحدث التقنيات لخدمة الأهداف المجتمعية، للسماح بالتخطيط التنموي السليم والشامل.
5. توعية الجماهير وتنبيههم إلى الصعوبات التي يواجهونها في تأمين انخراطهم في الحفاظ على البيئة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 187-202
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.10

6. الاهتمام بالنظم الاقتصادية لأنها قد تكون معرضة للخطر مثل نضوب أو تلوث إمدادات المياه أو تصحر المناطق الزراعية.

رابعاً. أبعاد التنمية المستدامة: من أجل تلبية متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية وكذلك لتحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة والنمو الاقتصادي، تشمل التنمية المستدامة العديد من الجوانب المختلفة، بما في ذلك الإدارة المسؤولة عن الموارد الطبيعية. إذ تحاول التنمية المستدامة تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين هذه الأبعاد الأربعة - الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية - بدلاً من التركيز فقط على الوعي البيئي. ويضيف آخرون، عناصر فنية وسياسية إضافية إلى هذه المعايير:

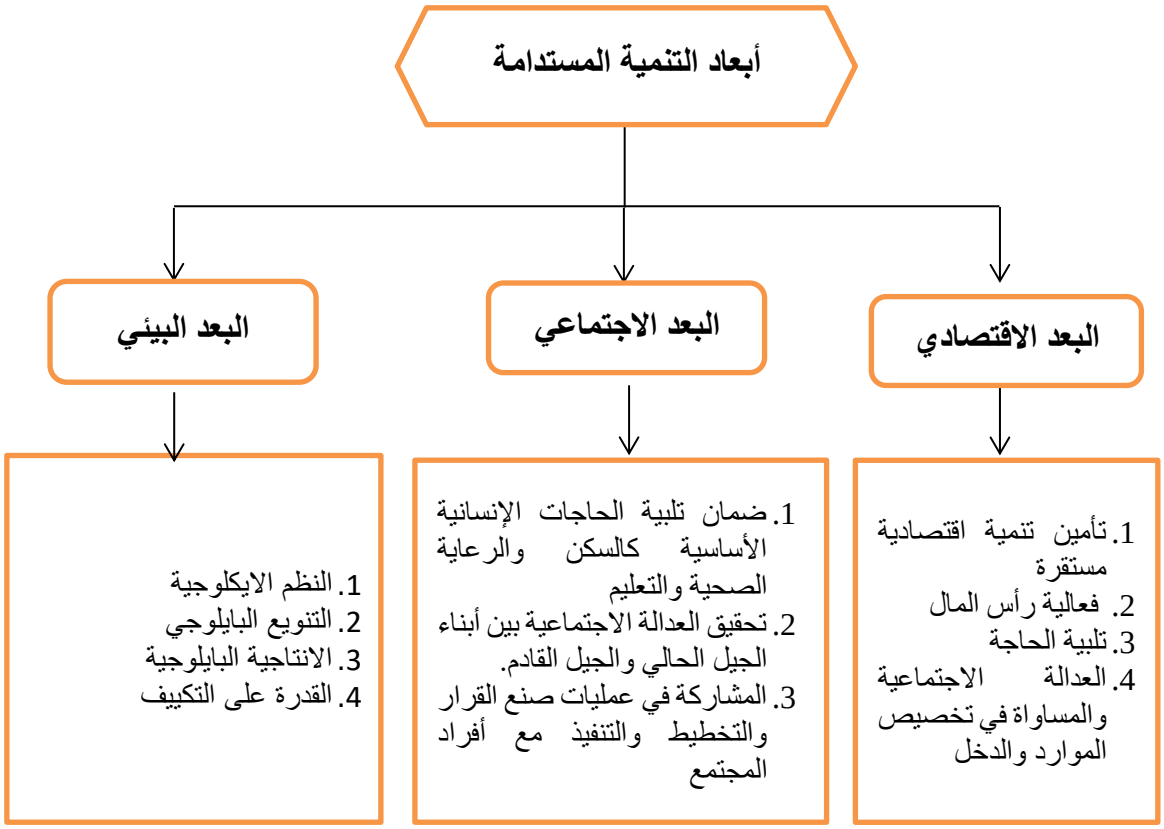

الشكل (1): ابعاد التنمية المستدامة

Salehi, Saleh, 2008, Comprehensive Sustainable Development and Efficient Use of Petroleum Resources in Algeria, Part One, Sixth Axis, International Forum for Sustainable Development and Efficient Use of Available Resources, Setif, Algeria, pg. 68.

وخلال المدة التي أعقبت 2000م صعوداً حتى عامنا الحالي، التزمت 189 دولة بتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة، وقد كانت أولى الخطوات هي معالجة الفقر والقضاء عليه على الصعيدين الوطني والعالمي، ومن ثم تحقيق أهدافها المحددة بدءً من عام 2015م، ومن هذه الأهداف: (Ali, 2015: 124).

1. **القضاء على الفقر الشديد والجوع:** تحقق هذا الهدف بمقدار النصف بين عامي 1990 و2015، وتم إحصاء نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، والتحقق من حصول العمال المنتجين على عمل لائق بما في ذلك النساء والشباب.

2. **تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:** بدء تقديم ضمان من عام 2015، سيكون الأطفال في كل مكان سواء الأولاد والفتيات على حد سواء، قادرين على إكمال دورة كاملة من التعليم الابتدائي.
3. **تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي في عام 2015م، وعلى جميع مستويات التعليم وقبل نهاية عام 2030م.
4. **تخفيض معدل وفيات الأطفال:** انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015م.
5. **تحسين صحة الأم:** خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار 0,75 بين عامي 1990 و2015م.
6. **مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية:** كان من المقرر أنه بحلول عام 2010م، يجب الوصول الشامل إلى علاج فيروس نقص المناعة البشري الإيدز لجميع من يحتاجون إليه. وفي عام 2015م، بدأ الحد من حالات الإصابة بالملاريا وغيرها من الأمراض الخطيرة.
7. **ضمان الحفاظ على البيئة:** دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والحد من ضياع الموارد البيئية لتقليل وتباطؤ فقدان التنوع البيولوجي بشكل كبير في عام 2015م، فضلا عن تخفيض نسبة الأشخاص المحرومين من مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015م وما تلاه، وفي عام 2020م، تحسنت حياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.
8. **تعزيز شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة:** مواصلة تطوير نظام تجاري ومالي مفتوح على أساس معايير معينة، يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموًا وتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والجزر الصغيرة النامية من خلال برنامج العمل للتنمية المستدامة للجزر الصغيرة النامية، ومعالجة مشاكل ديون البلدان النامية ومعالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون مستدامة على المدى الطويل (جاد الرب، 2011: 66).

خامساً. مؤشرات التنمية المستدامة: للتقدم نحو التنمية المستدامة، يحتاج صانعو القرار والسياسات إلى معلومات، وتساعد هذه المعلومات في تتبع التقدم في هذا الاتجاه. من خلال مجموعة متنوعة من المعايير، بما في ذلك التعبير اللفظي عن وضع قائم، أو رقم مطلق نسبي، أو حالة محددة، يقيس هذا المؤشر التغيير في ظاهرة معينة بمرور الوقت ويساهم في تقييم تقدم البلدان والمؤسسات في تحقيق الأهداف فعليًا للتنمية المستدامة. كما يتم استخدامه لمقارنة الظواهر عبر مناطق جغرافية مختلفة، ويقدم المؤشر معلومات حول سياسات الدول في مجال التنمية المستدامة، مما يوضح ما إذا كانت تلك الدول تتجه نحو التنمية المستدامة أو لا تزال مترددة وحذرة. هذه المؤشرات هي:

مؤشرات الاقتصاد: وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك: (أمين، 2012: 45-47).

يتم احتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية لسنة معينة على إجمالي عدد السكان لتلك السنة. فضلا عن ذلك، فإن هذا المؤشر به عيوب لأنه يحجب التوزيع الحقيقي للثروة بين الناس. ويقال أن تكون على النحو الآتي:

يتم تحديد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال عدد السكان. أي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو من خلال النسبة B: إذ يشير هذا المصطلح إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي يتم إنفاقها على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد. ويقال إن تكون على النحو الآتي:

(إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي) × 100 وهو نسبة إجمالي الاستثمار الثابت.

والذي يمثل مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويعكس هذا المقياس مستوى ديون الدولة ويساعد في تقييم قدرتها على خدمة هذا الدين. والتي تكون على النحو الآتي: (جاد الرب، 2011: 66)، (الصيرفي، 2003: 22):

إجمالي الدين الخارجي مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي يكون يساوي ديون الدولة.

أ. يشير مؤشر صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى مقدار المساعدة، مثل القروض والمنح، التي تُمنح لبعض الدول بشروط مواتية من أجل دعم نموها الاقتصادي والخدمات الاجتماعية. تستخدم هذه الصيغة لتمثيلها.

ب. تعكس نسبة الصادرات إلى الواردات من السلع والخدمات قدرة الدولة على الاستمرار في الاستيراد من دون خلق عجز في الميزان التجاري. وإن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة = (إجمالي المساعدات والقروض/الناتج المحلي الإجمالي) × 100، ويتم التأكيد على أهمية هذا المؤشر من خلال حقيقة أنه يقيس كيفية قبول العالم الخارجي لشخص ما ويتم تمثيله باستخدام الصيغة.

ج. حالة الميزان التجاري = (الصادرات/الواردات) × 100

د. يتم تحديد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة بقسمة إجمالي كمية الطاقة التي يستخدمها الاقتصاد في سنة معينة على السكان في نفس العام.

ه. مؤشر ممارسات الإنتاج والاستهلاك: إذ يتم إنشاء هذا المؤشر منذ أن اعتمدت غالبية الدول أنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة، والتي تستهلك الموارد بشكل متهور.

و. يتم التعبير عن رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ز. المؤشرات الاجتماعية: من بينها، ما يأتي هو بعض من أبرزها: (المشهداني، 2021: 47).

❖ معدل البطالة: يعرض هذا المؤشر، الذي يتم ذكره باستخدام الصيغة أدناه، نسبة العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بأكملها.

❖ مؤشر جودة الحياة: تأتي أهمية هذا المؤشر من حقيقة أنه يقيّم رداءة نوعية الحياة في الدول النامية. والذي يمكن قياسه من خلال معدل البطالة = (الأشخاص العاطلون عن العمل / إجمالي القوى العاملة) × 100

❖ توضح هذه الإحصائية كيف يعمل السكان بشكل عام فيما يتعلق بالصحة والتعليم. يتكون هذا المؤشر من مؤشرات فرعية عدة: المؤشر الذي يقيس متوسط العمر المتوقع، والمؤشر الذي يقيس نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية، ومعدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة، ومعدل الخصوبة الإجمالي.

❖ مؤشر التعليم: تتضح دلالة هذا المؤشر من حقيقة أنه يقيس درجة التحسن أو التراجع في المكون التعليمي من أجل تحسين مستوى التعليم ونطاقه ونسبة السكان المتعلمين (15) سنة ومازال أميًا، وإجمالي معدل الالتحاق بالمدارس.

❖ نمو السكان: يشير إلى التغير السنوي على أساس النسبة المئوية في عدد السكان خلال فترة زمنية معينة.

❖ نسبة السكان في المناطق الحضرية: تحسب هذه الإحصائية النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

❖ وتعرف نسبة الأشخاص الفقراء في المجتمع بمعدل الفقر، ويمكن حسابها باستخدام الصيغة أدناه:

- عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر كنسبة مئوية من إجمالي السكان مضروبًا في 100

- ❖ المؤشرات البيئية: وتشمل هذه المؤشرات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2001: 22-25)
- ❖ الموارد المائية للفرد: يقيم هذا المؤشر نسبة موارد المياه المتاحة لكل شخص فضلا عن نسبة المياه المولدة إلى المياه المستخدمة.
- ❖ نصيب الفرد من إجمالي الأراضي الزراعية: يحسب هذا المؤشر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ومساحة الأرض التي يمكن استخدامها للإنتاج الزراعي، ومساحة الأرض المزروعة باستمرار.
- ❖ الاستخدام السنوي للأسمدة: يعرض هذا المؤشر الاستخدام السنوي للأسمدة لكل وحدة أرض في الزراعة. يتم استخدام هذا المقياس، الذي يقيم كثافة استخدام الأسمدة بالكيلوغرام لكل هكتار.
- ❖ نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر: يحسب هذا المؤشر نسبة الأراضي المتصحرة إلى كافة أراضي الدولة.
- ❖ التغيير في مساحة الغابات: يعرض هذا المؤشر النسبة المئوية للتغير في إجمالي مساحة الغابات في البلد.
- ❖ هناك مؤشرات ثانوية، والغلاف الجوي هو أهمها. يتكون الغلاف الجوي من طبقات غازية متنوعة ومختلطة تحيط بالأرض بالكامل.
- ❖ مؤشرات المؤسسات: فيما يأتي بعض أهم المؤشرات التي تحتوي عليها: (حنان، 2011: 251-252):
  - نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي يتم إنفاقها على الدراسة والتطوير (الابتكار).
  - نسبة المهندسين والعلماء الذين يعملون في الدراسة والتطوير لكل مليون شخص.
  - اكتساب المعرفة.
  - نسبة الأجهزة والتلفزيونات إلى الناس.
  - نسبة خطوط الهاتف الرئيسة للأشخاص لكل 1000.
  - وتوزيع الصحف اليومية لكل 1000 شخص.
  - نسبة الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص.
  - نسبة عملاء ومستخدمي الإنترنت لكل 1000 شخص.

المبحث الثالث: الجانب التحليلي للبحث

1. **مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد الاماراتي:** احتلت الامارات الترتيب (49) بحسب ترتيب دليل التنمية المستدامة [1] على مستوى العالم وهذا ما يعكس مؤشر ممتاز، وأيضا كانت نسب الفقر فيها متدنية جدا، إذ وصلت إلى الترتيب (34) ونسبة (16%)، كما جاءت في المستوى (49) في مستوى الانفاق الصحي نسبة للناتج المحلي الاجمالي على مستوى العالم، وبهذا فأن هذه المؤشرات تعكس مدى التقدم الذي أحرزته الامارات العربية المتحدة في هذا المجال وعلى كافة الاصعدة. وقد تصدرت الامارات العربية المتحدة الدول العربية والاقليمية في مجال التنمية البشرية، إذ جاءت في المستوى الأول في مجال رأس المال البشري، وبلغت نسبة تطوير الكادر البشري فيها حوالي (66%)، كما حصلت على التسلسل (45) على مستوى العالم وبالمقارنة مع (130) دولة خضعت لهذا المؤشر، إذ كان دورها يقوم على أساس نقل التجارب والخبرات المعاصرة مع تنظيم وتنسيق الجهود وتوجيهها صوب الجودة والتميز في تنفيذ الأعمال واكتساب المواهب والمهارات، كما حصلت

[1] دليل التنمية البشرية لعام 2020.

الامارات على (72) نقطة في مجال التعليم لتكون في التسلسل (10) من بين دول العالم، كما بلغ متوسط دخل الفرد فيها إلى (68) الف دولار في السنة ليكونوا ضمن الفئة ذات الدخول المرتفعة.

وعلى مستوى العالم لجودة التعليم حصدت (76) نقطة لتكون في التسلسل (12) عالميا، وعلى مستوى التعليم الأولي، فقد تميزت الامارات أيضاً، إذ إنها حصدت (96) نقطة لتكون في المستوى (72)، وعلى مستوى التعليم الثانوي حصدت (93) نقطة لتكون في المستوى (42) على مستوى العالم، كما سجلت على مستويات التعليم الثلاثة (22) نقطة لتكون في المستوى (85) عالميا، وحصدت الامارات أيضا (80) نقطة لتكون في المستوى (98) على مستوى العالم (تقرير التنمية البشرية، المنتدى الاقتصادي العالمي، 13/ سبتمبر /2020.)

وإن السمة الملازمة لاقتصاديات الامارات العربية المتحدة هي أنتهاجها الاقتصاد المفتوح المستند إلى حرية التجارة والتبادل التجاري والخدمات للوصول إلى تطوير الاقتصاد القومي مع تنويع مصادر دخلها، كما إنها تولي اهتماما كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى أساس متوازن سواء للدولة بأجمعها أو على مستوى الامارة الواحدة، ويكون النمو الاجتماعي ملازما للنمو الاقتصادي، وبهذا حققت مستويات عالمية، كما أنها أولت اهتمام كبير للمساواة بين الذكور والاناث تبعا للتغيرات النوعية والكمية وعلى مختلف الاصعدة في العمل أو التعليم والصحة وهذا ما يوفر كادر عمل مهني وكفوء. (ثروة دبي النفطية، البيان، نسخة محفوظة، ديسمبر /2017:3)

وقد حرصت الامارات العربية المتحدة على خلق أسس من الانتاج وتنويع مصادر الدخل القومي للحصول عل اقتصاد قوي ومتوازن، من دون الاعتماد الكلي على إيرادات النفط المستقبلية على مر الزمن، وإنما يكون الاعتماد فيها على تنويع الايرادات المالية وخلق فرص عمل للمواطنين والمقيمين فيها، أي اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والمستثمر في العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي ولمختلف القطاعات الاقتصادية للوصول إلى اقتصاد مرن وعلى إنتاجية عالية بقيادة كفؤة وفاعلة ويعمل على تطوير رأس المال البشري ويشجع على القيادة والريادة (وكالة أنباء الامارات اقتصاد الامارات يحقق موقعا رياديا ضمن تقنيات الأداء والتنافسية، 23/ مارس /2017.)

ويعد قطاع النفط والغاز من أهم القطاعات الاقتصادية والتي تتصف بالقيمة المضافة العالمية مع توافر الامكانات للنمو المستقبلية، إذ إنها تحتفظ بحوالي (3,5) مليون برميل من مخزون نفطي هائل يجعلها في المستوى السابع عالميا من حيث حجم الاحتياطي النفطي، وأيضا في مجال الغاز الطبيعي فإنها تمتلك خمس محطات لتكرير النفط بطاقة إنتاجية تزيد على (900) ألف برميل يوميا، ويبلغ احتياطي الغاز الطبيعي (215) تريليون مكعب ليحتل نسبة (0,04) من الاحتياطيات العالمية. وأستمر العمل فيها على تطوير البنى التحتية وفي مختلف قطاعاتها الانشائية، السكنية، السياحية، الصناعية، التجارية وعلى نطاق واسع، بعدها تمكنت الامارات من حصولها على طرق مواصلات مختلفة الأنواع، جوية، بحرية، وبرية بشكل ينافس الدول المتقدمة وهذا مكنها من تعزيز بيئة الأعمال والتجارة مع اجتذاب التجارة والاستثمار الدولي وبتمويل حكومي، إذ بلغ نسبة تمويل قطاع التعليم على نسبة (21%)، كما أهتمت بقطاع الصحة، إذ حصدت المستوى الأول إقليميا وعربيا والمستوى الحادي عشر عالميا، كما أتصفت الامارات بأنها الأولى في مجال تعبيد الطرق على مستوى العالم وفي المستوى الرابع للنقل البري وفي المستوى السادس في جودة الموانئ البحرية ووصلت مساهمة القطاعات الانتاجية فيها وعلى جميع الاصعدة، الزراعة، النفط، الصناعة، الكهرباء، الماء، البناء، الى (0,60)، وقد بلغ متوسط النمو خلال الفترة (1975-2001) الى (11,5%) للقطاعات غير النفطية،

كما بلغ حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي لمستويات مرتفعة نسبة الى مثيلاتها على مستوى العالم.

ويعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الاماراتي كونه محرك بقية القطاعات الاقتصادية وهو المسؤول عن رسم السياستين المالية والنقدية، وهو المنظم لسياسات الحكومة الاقتصادية والتي تتجه إلى معالجة حالات التضخم المتدنية لجعلها في أدنى ما يمكن، وأيضاً معالجة البطالة، كما إنه المسؤول عن ضغط الادخارات وتمويل الاستثمارات، وكان لهذا القطاع الدور الكبير في مواجهة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، كما دخلت الحكومة في الشراكات الاستراتيجية من خلال شركات مساهمة ونسب معينة لتكوين القطاع المختلط فيه.

وقد تصدرت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا في مجال التنمية المستدامة والمستوى (31) عالميا بين (189) دولة في العام (2021)، وبهذا قد تميزت دولة الامارات بقدرات تنافسية مكنتها من منافسة الاقتصادات العالمية المتطورة لتكون ضمن (10) اقتصاديات عالمية من حيث حسن أدارة الاقتصاد وادارة الأموال، مع حصولها على المركز الأول عالميا من حيث قدرة حكومتها على تحفيز الابتكار في قطاعات الاقتصاد، فضلا عن تحقيقها إنجازات هامة يمكن تحديدها بالآتي:(تقرير التنمية البشرية لعام 2021، برنامج الامم المتحدة الانمائي).

1. المرتبة (2) عالميا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. المرتبة (2) عالميا من حيث قلة الجريمة في تأثيرها على القطاع العام.
3. المرتبة (3) عالميا من حيث ثقة المواطن بالسياسيين والقادة الحكوميين.
4. المرتبة (3) عالميا من حيث تقانة البنى التحتية للنقل الجوي.
5. المرتبة (1) عالميا من حيث جودة الطرق البرية ومؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي.
6. المرتبة (1) عالميا من حيث عدم تأثير دفع الضرائب على الاعمال.
7. المرتبة (4) في محور توصيل الكهرباء.

كما تندرج الدول العربية في أطار الدول النامية للشبه الكبير في أحوالها الاجتماعية والثقافية واللغوية والقومية والدينية.... الخ، إلا أن هذا كله لا ينسحب على جوانب الاقتصاد المختلفة، بل على النقيض من ذلك كله فيما يتعلق بالبيئة المعلوماتية والاتصال والتكنولوجية والرقمية في البلدان العربية التي أخذت لها قاعدة معلوماتية بمختلف أنواعها ومسمياتها ليكون بعضها في مصاف الدول المتقدمة كما في الانموذج الاماراتي.

2. **التنمية المستدامة على مستوى التوظيف والبطالة:** يهتم الاقتصاد الاماراتي في كل ما يتعلق بجوانب التوظيف من خلال البحث عن الوظائف الشاغرة وجذب واستقطاب العنصر البشري الماهر والكفوء من خلال الاعلان عنه في الانترنت وقد بدأت هذه الحالة في بداية التسعينات وأخذت تتبلور أكثر في السنوات الاخيرة.

إن التوظيف الناجح دائما يكون مستندا إلى أسلوب عادل وشفاف يضمن الوصول الى الشخص المناسب ليكون في مكانه المناسب وبما يضمن أنجازه الوظيفة في القطاع العام أو الخاص بأعلى كفاءة وفاعلية مستندين بذلك على عوامل النجاح وهي عدد الموظفين أو شغل المناصب فضلا عن شفافية اجراءات التوظيف المعتمدة من المنظمات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 187-202
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.10

وقد ذكر البنك الدولي ضمن سياسته وتحت عنوان (الربط الشبكي من اجل العمل): كيف يساعد الاقتصاد الاماراتي على زيادة فرص التوظيف، إذ إنه توجد ثلاث توجهات تدفع نحو زيادة التوظيف المرتبطة بالاقتصاد الاماراتي هي:

1. زيادة الربط الشبكي، إذ توجد أكثر من (120) بلد يعتمد أكثر من (80%) على الهاتف النقال.
2. تحويل أوجه العمل إلى بيانات رقمية، إذ إن الكثير من الأعمال يتم انجازها عن بعد وفي مختلف أنحاء العالم.
3. توسيع عولمة المهارات، إذ أصبحت كلا من الفلبين والهند وغيرها مراكز رئيسة لتحديد مهام العمل بفضل مهاراتها في اللغة الانكليزية وهناك بعض الدول التي تراقب هذا الاتجاه المستقبلي.

وعلى هذا الأساس كانت تقنيات الاقتصاد الاماراتي سباقة لمحاربة البطالة والاتجاه نحو التوظيف. كما إن حوالي نصف العاملين في العالم والذي يصل عددهم إلى (2,8) مليار عامل مازالوا يحصلون على أجر أقل من دولارين في اليوم وهو يمثل خط الفقر الدولي وهو كمعدل أستمر عشرات السنين، كما إن منظمة الشرق الأوسط تسجل بطالة كبيرة تصل إلى (13,2)%.

ومن جانب أخر هناك مصطلح أخر قد ظهر في الآونة الأخيرة هو البطالة التكنولوجية (Technological unemployment) وهي خسارة العمل بسبب التغير التكنولوجي من خلال تقديم أجهزة تعوض عن البشر وتمثل العضلة الميكانيكية أو تسمى الاتمتة (العقل الميكانيكي) مثل ساعي البريد الذي أستعاض عنه بالبريد الالكتروني، ومن هنا ظهرت البطالة بشكل كبير بسبب هذا التطور التكنولوجي الكبير وعلى مستوى العالمي، وهناك من يكون متفائل بهذا التوجه الذي ينظر على أنه لا يوجد تأثير سلبي على المدى البعيد على خلاف الاخرين المتشائمين الذين أكدوا على أن التقنيات الحديثة سوف تخفض من العدد الاجمالي للعمال في العمل، ويوضح الجدول رقم (1) معدلات البطالة في البلدان العربية.

الجدول (1): معدلات البطالة في البلدان العربية خلال العشر سنوات الاخيرة

البلد	نسبة البطالة (%)
العراق	28
السعودية	5
الامارات	4

المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية ومصادر دولية متفرقة، المعدلات البطالة خلال العشر سنوات الأخيرة 2021.

ونلاحظ من الجدول السابق أن العراق قد احتل المرتبة (3) من بين الدول العربية في جانب البطالة وبنسبة حوالي (28) % من مجموع السكان. على خلاف الامارات التي كانت نسبة البطالة فيها متدنية وصلت إلى 4%.

ويرتبط النقص في فرص العمل في البلدان العربية بسبب أن كلا من النمو والاستثمار غير كافٍ، ورغم أنها قد تمكنت من توفير فرص عمل إلا أنها تكون غير كافية لمقابلة الزيادات المضطردة في العاملين أو الباحثين عن عمل والتي كانت حوالي (3,2)% في العام الواحد، وتقدر مرونة التشغيل في البلدان العربية خلال العقد الأخير إلى حوالي (0,9)، مما يعني أن (1%) من النمو يؤدي إلى زيادة متوسطة في التشغيل بنسبة قدرها (0,9%)، وهذه تمثل ثلاثة أضعاف معدل مرونة التشغيل في العالم وخمسة أضعاف معدل مرونة التشغيل في منطقة شرق أسيا وهذا ما يوضع مسؤولية على

الاقتصاد الاماراتي لمعالجة مثل هذه المشكلات ووضع جذور كل مشكلات البطالة والتخطيط المسبق لها.

وتعد استراتيجية التوظيف إحدى أهم الاستراتيجيات الخاصة بإدارة الموارد البشرية ولها تأثير مباشر على المنظمة، لأن القبول بالتعيين غير الدقيق يؤثر على مستقبل المنظمة وعملها.

وتعمل تقنيات الاقتصاد الاماراتي على تهيئة مجموعة من المرشحين المؤهلين للوظائف الشاغرة من حيث (المهارات المتعددة، خلفيات متنوعة، التزام بالتعليم) ويكون الاختيار حكيم لملء هذه الشواغر على وفق استراتيجية تبدء بالتخطيط السليم والتنبؤ الذي يعد مرحلة من مراحل استراتيجية التوظيف وبالاستناد على تحليل الاحتياجات المستقبلية والمواهب المتاحة في داخل وخارج المنظمة والموارد الحالية والمتوقعة التي يمكن أن تنفق على جذب المهارات والقدرات، وعلى هذا الأساس فأن استراتيجية الاقتصاد الاماراتي تكمن في مجموعة من الانشطة التي تقوم بها ضمن أطار استراتيجية الموارد البشرية في مجال اختيار أفضل المتقدمين ويكون ذلك من خلال تفاعل أنشطة التوظيف مع عناصر الاستراتيجيات الاخرى للمنظمة والتي تعتمد أساسا على الاستقطاب واختيار من بين أعداد كبيرة من العاملين الكفوئين ومن ثم يكون اختيار أفضلهم من حيث الكفاءة والمهارة، وتكون الخيارات الفرعية باستراتيجية التوظيف تتراوح ما بين الانتقاء من داخل المنظمة أو من خارج المنظمة وهنا يقع العبء على تقنيات الاقتصاد الاماراتي في هذا المجال من خلال نشر الاعلانات الالكترونية في المداخل المهمة للوصول إلى أبعد مكان، أن اختيار العاملين اختيارا دقيقا يكمن من خلال الاختيار من بين العاملين الذين يرغبون في الاستمرار بالعمل لفترات طويلة مع تحديد درجات تقييمهم السابق وهذا بطبيعته يقود إلى تخفيض التكاليف من خلال تحديد مصادر التوظيف والاختبارات العامة وجميعها تكون معتمدة أساسا على تقنيات الاقتصاد الاماراتي، ويدخل ضمن هذه الاستراتيجيات الخاصة بالتوظيف استقبال وتوجيه الأفراد المرشحين وتوجيههم نحو المنظمة وإلى العاملين معهم لتحديد المهام الرئيسية الموكلة اليهم وأيضا توضيح أهداف وسياسات عمل المنظمة.

كما يتم تحديد أي من الاستراتيجيات المعتمدة في مجال الأجور هل هي استراتيجية الأجور المرتفعة أو استراتيجية الأجور المنخفضة ويكون ذلك بحسب توجهات وسياسات عمل المنظمات.

3. **التنمية المستدامة في قطاع التعليم:** اهتمت الامارات العربية المتحدة على ترسيخ مبادئ الأمم المتحدة في مجال التعليم (التعليم أولا) على أساس أن الانسان هو الثروة الحقيقية للمجتمع وبهذا أنتشر التعليم في عموم هذه البلاد على اختلاف من جغرافيتها، وقد حضي التعليم بأهمية بالغة لدى المسؤولين، وتم تخصيص نسبة عالية من الموازنات تفوق (20%) من الميزانية العامة السنوية، وذلك للوصول إلى أهداف محددة تعنى بتطوير المناهج وتحسين المستويات العلمية للكادر التدريسي وتوفير بيئة تعليمية محفزة وبناء شراكة مجتمعية والارتقاء بالمناهج التعليمية وتعد دولة الامارات الدولة المبادرة للاستعانة بالتكنولوجيا، وقد تم وضع استراتيجية خاصة للتعليم خلال المدة (10-20%) وضمن محاور أساسية تتضمن البيئة الدراسية تكافئ الفرص التعليمية، تفعيل الكفاءة الادارية لرفع مستويات التحصيل العلمي.

وقد تم أنشاء صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (ICT) لتنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، ويعمل في محاور عدة تشمل، التعليم والبحث والتطوير والحاضنات التقنية ودعم المشاريع الوطنية. وإن عمل هذا الصندوق في تطوير التعليم يكون من خلال توفير الفرص التعليمية

كالمنح والبعثات الدراسية مع تطوير البنية التحتية للجامعات مع تشجيع النشاط البحثي بين فرق أساتذة الجامعات والطلاب فضلا عن أجراء البحوث التطبيقية مع دعم المؤسسات البحثية.

وفي عام 2000 أطلق مشروع صناعة الاقتصاد الاماراتي من خلال التعليم الالكتروني والذي وجه في بداية الامر للمرحلة الأولى والثانية في الدراسة الثانوية في دبي، ومن ثم أتسع ليشمل كل المدارس الثانوية في دبي وأيضا في أبو ظبي ومن ثم يكون التوجه الأخير نحو المدارس الابتدائية.

أما التعليم الالكتروني في الجامعات فهو يكون أكثر تنظيما لأنه جزء من استراتيجية الجامعة طويلة الأجل والمستخدم أساسا لنقل جزء كبير من المناهج واتاحتها على الانترنيت والتي تضم عشرات المواد العلمية على عدّها جزء من المناهج التعليمية.

وأيضا أنشأت الامارات مشروع (قرية المعرفة) الخاص بتقديم الخدمات التعليمية الالكترونية والتي تشتمل أيضا على التعليم عن بعد، وقد بدء ونفذ عام 2002 كلية ادارة الجودة الشاملة الالكترونية ضمن قرية المعرفة بعدّه معهد افتراضي يمنح اعتمادية الجودة الشاملة مع إعطاء دروس عبر الانترنيت والمشتملة على بعض العروض والمناقشة وحلول تمارين وأنشطة تفاعلية في اللغة الانكليزية والعربية، وقد ألتحق بهذا المعهد الافتراضي الآن الطلبة.

وعلى هذا الأساس، فقد اهتمت الامارات العربية المتحدة بمجالات التربية والتعليم ضمن أطار الاقتصاد الاماراتي وبهذا تم نقل التعليم من الجامد إلى المرن (Flexible learning) وبهذا أنتقل المعلم من مصدر أساسي للمعلومات إلى مدرب للتلاميذ لتلقي المعلومات من مصدرها الأساسي والاستفادة منها، وقد حققت في هذا الجانب إنجازات هامة هي:

أ. أيجاد البيئة التكنولوجية لتقنيات التعليم والعمل على تطويرها.
ب. نشر وتعميم الدروس الالكترونية ونشر آلاف الكتب بمحتوى الكتروني.
ج. العمل على استحداث نظام الكتروني شامل سواء للتلاميذ أو الكادر التدريسي.
د. أطلاق بوابة التعليم الالكتروني.
ه. أيجاد مناهج الكترونية منشورة على مواقع الوزارة أو على متجر أبل.
و. العمل على ربط المنظومة التعليمية بمواقع الكترونية متطورة وشبكات (فيسبوك، توتير، يوتيوب).

4. **التنمية المستدامة في مجال الصحة:** عملت الامارات على أنشاء مشروع الملف الطبي الموحد والذي أطلق عليه (سلامة) والذي يعمل على ربط جميع المستشفيات والمراكز الطبية في البلاد والذي يعمل في مجال الرعاية الصحية وتقديم خدمات طبية تفوق توقعات المتعاملين وتعمل على تحقيق رضاهم بأقصى ما يمكن، وهذا المشروع يتوافق مع الأنظمة والبرامج الالكترونية الذكية، وبهذا فقد أخذت هذه التقنيات منحى مهما لارتباطها بتقنيات وتجهيزات فائقة المستوى مع فوائده على الأصعدة الصحية مع توافر خدمات مساعدة للأطباء والاداريين وغيرهم من العاملين في المجالات الصحية مع توفير الوقت والجهد على المريض من خلال سرعة تواصل المريض مع الطبيب وتسريع اجراءات العلاج مع سرعة الاطلاع على الملف الطبي مما يسهل على الطبيب أتخاذ التدابير الصحية بسرعة فائقة ومستندة إلى نظام صحي يعمل على وفق معايير عالمية، وبهذا فقد اعتمدت الامارات الاقتصاد الاماراتي الصحية والتي تتضمن تطبيق معالجة المعلومات ضمن تقنيات الحاسوب والبرامج التي تتعامل معها مع خزن واسترجاع ومشاركة المعلومات ضمن أطار الرعاية الصحية والبيانات الصحية واتخاذ القرارات ضمن نظام وتقنيات المعلومات وانشاء منظومة صحية تعمل

على تطبيق وممارسة تقنية الحاسوب والاتصالات في الرعاية الصحية والتعليم الصحي والبحوث الطبية.

كما عملت الامارات على أنشاء الخدمة الصحية من خلال أيجاد نظام الملف الموحد لكل مواطن ومقيم على أراضيها والذي يعمل على الربط الالكتروني بين الجهات الرسمية الأساسية (وزارة الصحة، وقاية المجتمع، وهيئة الصحة) وقد عمل هذا المشروع والذي تم أنجازه عام (2021) على توفير رؤوس أموال باهضه كانت تصرف من الجهات الصحية ومن المواطنين ويعمل على أيقاف الهدر فيها من خلال تقنين أجراء الفحوصات وصرف الادوية والتي كان مبالغ به من بعض المستشفيات مع تبادل معلومات المرضى وبياناتهم وبشكل سري، كما تم تقديم مشروع قانون في المجالات الصحية بهدف تقديم الخدمات الصحية للمرضى والذي عمل هذا المشروع على أنشاء منظومة موحدة مركزية لحفظ وتبادل المعلومات الالكترونية الصحية وتنظيم استخدامها مما يعمل على تسهيل التبادل الالكتروني بين مقدمي هذه الخدمات مع الجهات المهتمة في الجوانب الصحية في الدولة مع الحفاظ على أمن وسلامة هذه المعلومات وحماية الخصوصية لهذه البيانات على وفق المعايير الدولية مثل تعليمات وضوابط الدخول على هذه المنظومة والحفاظ على السرية، مع ضمان ووثوقيه هذه البيانات وتعمل هذه المنظومة الالكترونية على تعزيز جهود الدولة في جمع البيانات والاحصائيات من مختلف الجهات ودراستها مع رسم السياسة الصحية الوطنية ويتكون هذا القانون من (36) مادة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. من خلال تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الامارات العربية ولجميع القطاعات من دون استثناء، تبين أن هذه المؤشرات في حدود آمنة ومتقدمة في عام 2019، إلا أنها تراجعت وبشكل ملحوظ في عام الجائحة (2020) ثم عاودت الارتفاع بدءً من عام 2021، مما يشير إلى أن الاقتصاد قد حقق الاستدامة خلال الفترة التي يغطيها البحث.
2. سعت الامارات إلى تعظيم حجم الايرادات من مصادر متنوعة ومنها الموارد الطبيعية مما حققت التنمية المستدامة لاقتصادها.
3. احتلت دولة الامارات الترتيب (49) بحسب ترتيب دليل التنمية البشرية وعلى مستوى العالم لعام 2019، وهذا ما يعكس مؤشر ممتاز يجعلها انموذجاً يحتذى به في هذا المجال.
4. تميزت الامارات بأنها في المستوى (72) على مستوى العالم لجودة التعليم كل ذلك يجعلها تجربة عربية فريدة تستحق الاقتداء بها والاستفادة منها من خلال استنساخ هذه التجربة وتطبيقها في بقية الدول العربية الأخرى.

ثانياً. المقترحات:

1. ضرورة الاستفادة من تجارب الامارات بتنويع مصادر دخلها ولاسيما إن الدول العربية الأخرى تعاني الكثير من هذا الجانب لاعتمادها على الدخل الريعي الاحادي الناجم على النفط وبما يقود الى التنمية المستدامة.
2. إن السمة الملازمة لاقتصاديات الامارات العربية المتحدة هي أنتهاجها الاقتصاد المفتوح المستند الى حرية التجارة والتبادل التجاري والخدمات الالكترونية.

3. يمكن الاستفادة من تجارب الامارات في القطاع الصحي الالكتروني المتميز، إذ عملت الامارات على أنشاء الخدمة الصحية من خلال أيجاد نظام الملف الموحد لكل مواطن ومقيم على أراضيها والذي يعمل على الربط الالكتروني بين الجهات الرسمية الاساسية (وزارة الصحة، وقاية المجتمع، وهيئة الصحة).
4. يمكن الاستفادة من تجارب دولة الامارات العربية في مجال التوظيف، إذ إنها تولي اهتماما كبيرا لرأس المال البشري وتعمل على توفير فرص عمل له من خلال وحداتها الاقتصادية المختلفة.
5. ضرورة الاستفادة من التجربة الاماراتية في مجال جذب الكفاءات البشرية، إذ إن الملاحظ على الاقتصاد الاماراتي أنه يعتمد أساليب وتقنيات الابتكار وأدوات غير تقليدية لجذب الكفاءات البشرية من خلال استغلال هذه التكنولوجيا بالشكل الأمثل وبما تحويه من مواقع واتصالات ذكية للوصول إلى أكبر شريحة من المواهب والكفاءات والمهارات في العالم.

المصادر

1. A. kieser and L. Leiner collaborate with practitioners: But beware of collaborative Research. Journal of management inquiry, Val. 21 no.1 (2012).
2. Abboud, Salem Muhammad, 2019, Sustainable Development Strategy, First Edition, Dar Al-Doctor for Administrative and Economic Sciences, Baghdad
3. Abboud, Salem Muhammad, 2019, Sustainable Development Strategy, first edition, Dar Al-Doctor for Administrative and Economic Sciences, Baghdad,
4. Abu Al-Nasr, Medhat, Muhammad, Yasmine Medhat 2017, Sustainable development, its content, dimensions, indicators, Arab Group for Training and Publishing, first edition, Cairo, Egypt.
5. Ahmed, Dirar Al-Mahi Al-Obeid, 2008, The emergence and development of the concept of sustainable development, a peer-reviewed scientific and cultural periodical issued by the Knowledge Enlightenment Center, Fifth Issue, Al-Dinawiya Publishing Company, Sudan.
6. Al-Asadi, Sabah Rahim Mahdi, "The Future of Human Development in Light of Developments in the Economic Environment in Iraq." PhD thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Kufa, 2010.
7. Ali, Amna Hussein Siri, 2015, The General Framework for Sustainable Development Indicators (Methods of Measurement and Evaluation), Planner and Development Journal, Urban and Regional Planning Center for Postgraduate Studies, University of Baghdad, Issue 32.
8. Al-Mashhadani, Haneen Radwan Abdel-Qader, 2021, Government spending on the education sector and its role in achieving sustainable development in Iraq for the period (2004-2019), PhD thesis, College of Administration and Economics, Anbar University.
9. Al-Najjar, Alia Suhail Najm, 2017, Sustainable development and environmental pollution in Iraq, problems and solutions, Al-Kut University College Journal, Volume One, Issue 4.
10. Al-Taweel, Rawa Zaki Younis, 2016, sustainable development and economic security in light of democracy and people's rights, first edition, Zahran House for Publishing and Distribution, Jordan.

11. Amin, Hafez Abdel-Amir, 2012, environmental challenges and their implications for the path of sustainable development in Iraq for the period (2010-2019) analytical study, master's thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Baghdad.
12. Dubai's oil wealth, Al-Bayan, preserved copy, December / 2017 / p. 3.
13. Economic and Social Commission for Western Asia, 2001, the application of sustainable development indicators in ESCWA countries, analysis of results, United Nations, New York.
14. Emirates News Agency, the UAE economy achieves a leading position in terms of performance and competitiveness techniques, March 23, 2017.
15. Escana, using information and communication technologies create employed and Alleviate poverty E/ Escwa / icTD, 2004
16. Ghoneim, Othman Muhammad Abu Zant, Magda, 2010, sustainable development, its philosophy, planning methods and measurement tools, first edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
17. Hanan Abdul Khader Hashem, 2011, The reality and requirements of sustainable development in Iraq: the legacy of the past and the necessities of the future, Kufa Studies Center, No. 21.
18. Human Development Index 2020.
19. Human Development Report 2021, United Nations Development Program
20. Human Development Report, World Economic Forum, September 13, 2020.
21. Jad Al-Rub, Hossam El-Din, Lexicon of Human Development Terms, 1st Edition, Rawafed for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt 2011.
22. Kabbaui، N. and E. Kathari, 2005، youth Employment in the mena Region: A situational Assessment، sp Discssion paper no. o5 34. The World Bank available on Internet atl http://www.worldbank.org/ mdf
23. Salehi, Saleh, 2008, Comprehensive Sustainable Development and Efficient Use of Petroleum Resources in Algeria, Part One, Sixth Axis, International Forum for Sustainable Development and Efficient Use of Available Resources, Setif, Algeria.
24. United Nations Economic Commission Subregional Development Center for North Africa, 2001, Development and use of applicable indicators in relation to food security and sustainable development, Morocco.
25. Https://www.kv.ae/about/1